التَّلاقِي في الاشتقاقِ بينَ الأَلفاظِ وأَثرُهُ في التَّعبيرِ القرآنيِّ

م.د.علي سعد لطيف
كلية الإمام الأعظم/ الجامعة

م.د.جاسم محمد موسى
كلية التربية الأساسية/ جامعة واسط

المُقَدَّمَة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسول الخلق أجمعين، وحبيب الحقِّ، محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أَمَّا بعد:

فتتمثَّل ظاهرة التلاقي الاشتقاقي بين الألفاظ في الجمع بين قرينتين لفظيَّتين تشتركان في الأحرف الأصلية، وأحيانًا في بعض الأحرف الزائدة، في تعبير واحد.

وقد ورد هذا الأُسلوب في القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف، فكانت له مزايا جمالية تتصل باللَّفظ والمعنى معًا، على حين كان وروده في الشعر والنثر الفني لغرض التحسين اللَّفظيّ بصورة عامة، ومع أَنَّ بعض الشعراء والكتاب استطاعوا أَنْ يوظفوه في النواحي الدَّلَّالِيَّة والبلاغِيَّة، إِلَّا أَنَّ معظمهم كان يلجأ إِليه لغرض لفظِيٍّ فحسب، ثم تحوَّل عند المتأخرين منهم إلى مظهر من مظاهر الصنعة البديعِيَّة والتعقيد الأُسلوبي.

وهذا البحث مخصَّص لدراسة التلاقي الاشتقاقي في القرآن الكريم، أَمَّا ما يُعرَض من نماذج الحديث النبويِّ الشريف والشعر فالغرض منه بيان أقوال العلماء في هذه الظاهرة مع أمثلتهم وشواهدهم التي ذكروها، وقبل الخوض في البحث لا بدَّ من الوقوف على آراء النحاة وعلماء البديع في التلاقي الاشتقاقي، لاتصال هذه الظاهرة الأُسلوبِيَّة بعلمي الصَّرف والبديع.

يُعرِّف علماء النحو الاشتقاق بأَنَّه ((أخذ لفظ فرعِيٍّ من لفظ أصلي، موافق له في

الحروف الأصول والمعنى الأصلي))[1]، وقيل: هُو ردُّ كلمة إِلى أُخرى؛ لتناسبهما في اللَّفظ والمعنى، وذلك نحو ردِّ: ضارب وضرَّاب وضَروب ومِضراب، وأمثال ذلك إلى معنًى واحد، وهو: الضَّرب[2].

وذهب جمهور النحاة إِلى أَنَّ الغرض من الاشتقاق هو توليد ألفاظ جديدة تُضاف إِلى الذخيرة اللُّغويَّة، يُعبَّر بها عن المُسمَّيات المحسوسة أو الصفات أو الأفعال، وأَنَّ المصدر هو الأصل الذي اشتُقَّت منه الألفاظ التي تُشاركه في الأحرف الأصلية والمعنى[3].

ومن أمثلة ذلك أَنَّ (القراءة) مثلًا هي مصدر يدلُّ على حدث القراءة فقط، على حين أَنَّ الفعل (قرأ) يدلُّ على حدث القراءة والزمن الماضي، كما يدلُّ (القارئ) على ذات تقوم بالقراءة[4].

أَمَّا الاشتقاق عند علماء البديع فهو: جمع كلمات في النظم أو النثر بحيث تكون حروفها متقاربة ومتجانسة، بعضها مع بعض، وأفضله ما كان مشتقًّا من كلمة واحدة نحو قوله

(١) أمالي ابن الحاجب: ١/ ٤٢٨. والمقصود بالاشتقاق وفق المفهوم المحدَّد هنا هو ما سمَّاه ابنُ جني بالاشتقاق الأصغر، وهو الذي يُفهم عادة من إطلاق لفظ الاشتقاق دون تقييد. يُنظر: الخصائص: ٢/ ٣٩٥

(٢) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف: ٤١- ٤٢.

(٣) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٤٣.

(٤) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني:١/ ٢٨٩.

تعالى: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[1]، وفي الحديث: {الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القيامة}[2][3].

فالتلاقي الاشتقاقي إِذًا يعتمد على علم الصَّرف، لكون أَنَّ هذا العلم يضبط ظاهرة الاشتقاق عامةً ويدرسها، كما أَنَّه يرتبط بعلم البديع نظرًا إلى أَنَّ بعض علماء البديع عدُّوه نوعًا من أنواع الجناس، أو مُلحَقًا به، كما يتصل بعلم الدَّلَّالة والمعاني؛ لأَنَّه يسعى إِلى تفسير الخصائص الدَّلَّالِيَّة والبلاغِيَّة للألفاظ المتلاقية في الاشتقاق، عند ورودها في عبارة واحدة.

ولهذا كان لا بدَّ من الوقوف على آراء علماء البديع في هذا الشأن، بغية الوصول إلى فهم دقيق ومُوحَّد لهذه الظاهرة، ومعرفة ما يُبنى عليها من المُحسِّنات اللَّفظيَّة والمعنويَّة، وما يكتسبه التعبير بفضلها من خصائص أُسلوبيَّة ومزايا جماليَّة.

ويتألف البحث من مقدمة وخاتمة ومبحثين. أَمَّا المبحث الأول فهو: مخصص لدراسة التلاقي في الاشتقاق عند علماء البديع وعلاقته بالجناس.

وأَمَّا المبحث الثاني: فيدور على دراسة هذه الظاهرة اللُّغويَّة الأُسلوبيَّة في القرآن الكريم، مع ما يستلزم ذلك من الاستشهاد بنماذج من الحديث النبويِّ الشريف والشعر.

وانتهى البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج.

وأخيرًا حسبي إخلاص النية، وسأبذل جهدي على قدر استطاعتي، مجتهدًا لبلوغ ما يُرضي الله تعالى، ومن الله التوفيق وبه استعين.

---

(١) سورة الواقعة، الآية: ٨٩.

(٢) الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): كتاب المظالم والغضب، باب: الظلم ظلمات يوم القيامة، ٣/ ١٢٩، رقم الحديث (٢٤٤٧)، والمسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، ٤/ ١٩٩٦، رقم الحديث (٢٥٧٨).

(٣) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢١٠.

المبحث الأول
التلاقي في الاشتقاق عند علماء البديع وعلاقته بالجناس

إِنَّ الوقوف على آراء علماء البديع في ظاهرة التلاقي الاشتقاقي يُظهر وجود اضطراب لديهم في تحديد مفهومه، وفي تصنيفه ضمن أنواع البديع المعروفة، فالتشابه في الحروف جعلهم يُلحِقونه بالجناس، لكنَّ الشروط التي افترضوا تحقُّقَها في الجناس لا ينطبق جُلُّها عليه، فما مفهوم الجناس؟ وما موقع التلاقي الاشتقاقي بين أقسامه؟

يُعرِّف علماء البديع الجناس أو التجنيس بأَنَّه: اتفاق اللَّفظيّن في النطق، مع اختلافهما في المعنى، وهو قسمان: تام وغير تام (ناقص)، ولكلٍّ منهما أنواع كثيرة اختلفوا في عددها وأقسامها ومفهومها، ولكنَّهم اتفقوا على أَنَّ الجناس بصورة عامة من المحسِّنات اللَّفظيَّة التي تُكسِب التعبير جمالًا في اللَّفظ عند النطق بالألفاظ المتجانسة[1].

أَمَّا التلاقي في الاشتقاق عندهم فهو: جمع كلمات في النظم أو النثر بحيث تكون حروفها متقاربة ومتجانسة، بعضها مع بعض، وأفضله ما كان مشتقًّا من كلمة واحدة نحو قوله تعالى: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[2]، وفي الحديث: {الظُّلمُ ظُلُماتٌ يومَ القيامة}[3][4].

---

(١) يُنظر: الكليات: ٢٧٥، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٥٨٨، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ٣٢٥.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٨٩.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢١٠.

فالرَّوح: الراحة والرحمة، والرَّيحان: الرِّزق[1]، وقد خصَّه بالذِّكر قبل جنة النعيم، مع أَنَّها تحتوي عليه، إيماءً إلى مكانة المتقين عند الله وكرامتهم عنده[2].

و(الرَّيحان) على وزن: فَيعلان، وأصله: رَيوِحان، ثم قُلِبَت الواو ياء، وأُدغمت فيها الياء، فأصبح: ريِّحان، ثم خُفِّفَت الياء على نحو تخفيفها في: مَيْت وهَيْن، فأصبح رَيْحان[3].

فـ(الرَّوح) و(الرَّيحان) يشتركان في الأحرف الأصلية، وهي: الراء والواو والحاء، وفي المعنى الأصلي وهو: السَّعة[4]، أَي: يعودان إلى أصل اشتقاقي واحد. وكذلك (الظُّلم) و(الظلمات) في الحديث.

والذي يبدو لي في المثالين السابقين أَنَّ (الرَّوح) و(الظلم) من المعاني، أَمَّا (الرَّيحان) و(الظلمات) فمن أسماء الذوات التي تُدرَك بالحواس، وكأَنَّ علماء البديع أرادوا بالاشتقاق الجمعَ بين معنى وذات يشتركان في الأحرف الأصلية، كما سيظهر لاحقًا.

وفيما يخصُّ العلاقة بين التلاقي في الاشتقاق والجناس فقد نُقل عن علماء البديع جملة من الآراء تصبُّ في أَنَّ التلاقي الاشتقاقي هو نوع من الجناس، أو ملحق به، أو بعيد عنه وخارج دائرته، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

١- بعض علماء البديع يشترطون في الجناس اختلاف المعنى[5]، لذلك يرون أَنَّ مجرَّد التلاقي في الاشتقاق، دون اختلاف المعنى، لا يُعدُّ جناسًا، كما في قول زينب أخت يزيد

(١) يُنظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل: ٤/ ٤٧٠، ولسان العرب، مادة (روح): ٢/ ٥٣٨- ٥٣٩، ونظمُ الدُّرَر في تناسب الآيات والسور: ٧/ ٤٢٩، .

(٢) يُنظر: تفسير التحرير والتنوير: ١١-٢٧/ ٣٤٨.

(٣) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٠٥، ولسان العرب، مادة (روح): ٢/ ٥٣٨، والدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٦٠.

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ٢٥٤، والتفسير الكبير: ٢٩/ ٤٣٧.

(٥) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٠.

بن الطثرية:

يَسُرُّكَ مَظلومًا ويُرضيكَ ظالمًا وكُلُّ الذي حَمّلتَهُ فهو حامِلُهْ[1]

ففي هذا البيت جمع الشاعر بين: (مظلومًا وظالِمًا)، كما جمع بين: (حَمَّلتَه وحامِلُه)، وبين كلّ كلمتين تلاقٍ في الاشتقاق، ولكنَّ هذا التلاقي لا يُعَدُّ من الجناس؛ لعدم اختلاف المعنى، وإلى هذا الرأي ذهب أبو هلال العسكريُّ أَنَّه ليس في هذه الألفاظ تجنيس، وإِنَّما اختلفت هذه الكلم للتصريف[2]، أَي: إِنَّ (مظلومًا وظالِمًا) كلاهما يدلُّ على: الظلم، والفرق بينهما في أَنَّ الأولى صفة لمن يقع منه الظلم، والثانية صفة لمن يقع عليه الظلم.

وكذلك الشأن في (حَمَّلتَه وحامِلُه) إِذ إِنَّهما يتضمنان معنى الحَمْل، والأولى فعل، والثانية اسم فاعل مُستعمَل على بابه الوصفِيِّ.

٢- بعض علماء البديع لا يعدُّون التلاقي في الاشتقاق من الجناس أصلًا؛ لأَنَّهم يشترطون في الجناس التام التطابق في نوع الحروف وترتيبها والحركات والسكنات والوزن الصَّرفِيِّ، نحو (ساعة) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[3]، كما يشترطون في الجناس غير التام التطابق في أغلب الحروف، «فإذا اختلف لفظا المُتجانسَين في اثنين أو أكثر مثلًا، أو اختلفا في أنواع الحروف وأعدادها، أو فيهما مع ثالث كالهيئة والترتيب، لا يعدُّ ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة»[4]، أَي: إِنَّ اللَّفظيّن المتشابهين في الأحوال المذكورة يخرجان عن الجناس إِذا اختلفا في أكثر من حرف.

---

(١) البيان والتبيين: ١/ ١٥٩، ونسبه القاليُّ والعسكريُّ للعجير السلوليِّ، يُنظر: كتاب الأمالي: ١/ ٢٧٥، وكتاب الصناعتين (الكتابة والشعر): ٣٢٢.

(٢) يُنظر: كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر): ٣٢٢.

(٣) سورة الروم، من الآية: ٥٥.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٥٩٠.

ومن المعلوم أَنَّ الألفاظ المتلاقية في الاشتقاق يكون بينها اختلاف في الوزن والحروف والحركات في الغالب، أَي: إِنَّ الاختلاف بينها أكثر من الاتفاق، وبسبب بُعد المشابَهة لا تُعَدُّ من الجناس، سواء كان يجمعها التصريف، كـ(الكاتب والمكتوب والكتابة)، أو كان يجمعها الأصل المجرَّد دون علاقة التصريف كـ(القَلب والتقلُّب)، في قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[1]، إِذ إِنَّ (القلوب) هي: جمع (قلب)، وهو اسم ذات، والفعل (تتقلَّب) ثلاثي مزيد بحرفين، هما: التاء والتضعيف، ومجرَّده: قلَب.

فـ(القلوب) والفعل(تتقلَّب) يشتركان من الناحية اللَّفظيَّة بالأحرف الأصلية، وليس بينهما علاقة تصريف، لأَنَّ علاقة التصريف تكون بين الأمثلة التي تتضمن وظائف صرفِيَّة وتشترك في الأحرف الأصلية والزائدة، كالمصدر وما يجري عليه من مشتقات وأفعال، كـ(القراءة والقارئ والمقروء وقرأ)، واسم الذات لا يتضمن وظيفة صرفِيَّة[2].

٣- وذهب بعض علماء البديع إِلى أَنَّ التلاقي في الاشتقاق ليس قسمًا من أقسام الجناس، وإِنَّما هو ملحق به فحسب، وإِلى هذا الرأي ذهب الخطيب القزويني حيث قال: ((ويُلحق بالجناس شيئان، أحدهما: أَنْ يجمع اللَّفظيّن الاشتقاقُ نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[3]، والثاني: أَنْ يجمعهما المشابهة، وهي ما يُشبِه الاشتقاق نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[4]))[5].

---

(١) سورة النور، من الآية: ٣٧.

(٢) يُنظر: التعريفات: ٥٩.

(٣) سورة الروم، من الآية: ٤٣.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٦٨.

(٥) التلخيص في علوم البلاغة: ٣٩٢. ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٥٩٠، والبلاغة العربية: ٢/ ٤٩٨.

٤- ورأى عدد كبير من علماء البديع أَنَّ التلاقي في الاشتقاق هو أحد أنواع الجناس الناقص، ويُسمونه تجنيس الاشتقاق أو تجنيس الاقتضاب، قال النويري معدِّدًا أنواع الجناس: ((ومنه تجنيس الاشتقاق، ويسمَّى الاقتضاب أيضًا، ومنهم من عدَّه أصلًا برأسه، ومنهم من عدَّه أصلًا في التجنيس. وهو أَنْ يجيء بألفاظ يجمعها أصل واحد في اللُّغة، كقوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾[٣]، وقول النبي ﷺ: {ذو الوجهين لا يكونُ عندَ اللهِ وَجيهًا}[٤]، وقوله: {الظُّلمُ ظلماتٌ يومَ القيامة}[٥]، ومن النظم قول أبي تمَّام:

عَمَمتَ الخَلقَ بالنَّعماءِ حتَّى ... غَدا الثَّقَلانِ مِنها مُثقَلَينِ[٦]

وقول المطرَّزيِّ:

وإنّي لأستحيي من المجدِ أَنْ أُرى ... حليفَ غوانٍ أو أليفَ أغاني[٧]

وقول الصاحب بن عبَّاد:

وقائلةٍ لِمَ عَزَّتْكَ الهُمُومُ ... وأمرُكَ مُتَّصِلٌ في الأُمَمْ

---

(١) سورة الروم، من الآية: ٤٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٦.

(٣) سورة الواقعة، من الآية: ٨٩.

(٤) أورده الحافظ ابن عديٍّ بلفظ: {لا ينبغي لذي الوجهين أَنْ يكونَ وجيهًا عندَ اللهِ يومَ القيامةِ}. يُنظر: الكامل في ضعفاء الرجال: ٧/ ١٦. ولم أقف عليه في كُتب السُّنة، ولكن أورده ابن أبي شيبة من كلام عِكرمة بلفظ: {لَقَمِنْ ذو الوجهين بأَنْ يكونَ عندَ اللهِ أمينًا}. يُنظر: المصنف في الأحاديث والآثار: ٥/ ٢٢٤، رقم الحديث (٢٥٤٦٦).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) نهاية الأرب في فنون الأدب: ٧/ ٩٥.

(٧) الإعجاز والإيجاز: ١٩٣.

فقلتُ ذَريني على غُصَّتِي فإنَّ الهُمومَ بقَدرِ الهِمَمْ[1]

وقول آخر[2]:

إنْ تَرى الدُّنيا أغارَت ونُجومَ السَّعدِ غارَتْ
فَصُروفُ الدَّهرِ شَتَّى كلَّما جارَت أجارَتْ[3]

فالتلاقي في الاشتقاق بين الألفاظ، وفق أصحاب الرأي السابق، هو نوع من الجناس، وفيه تشترك الألفاظ المتجانسة في أصل الاشتقاق، بغض النظر عن تشابهها في الوزن الصَّرفيِّ وفي عدد الحروف وترتيبها ونوع الحركات.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ التلاقي في الاشتقاق، بعدِّه نوعًا من أنواع الجناس، تداخل مع أنواع أخرى منه، كما يظهر من الأمثلة التي ساقها أصحاب الرأي السابق، ففي الأمثلة التي أوردها النويري مثلًا نجده عدَّ الجناس في نحو: (أغارَت وغارَت)، وفي نحو: (جارَت وأجارَت) من النوع الاشتقاقي، على حين أَنَّه جناس ناقص مُطَرَّف، لتطابق الكلمتين في الحروف والحركات تمامًا، مع وجود حرف زائد في إِحدى قرينتي الجناس، جاء في أولها[4].

والذي يُستنتج من الاطلاع على آراء علماء البديع، واستقراء شواهدهم وأمثلتهم على الجناس ما يأتي:

(١) زهر الآداب: ١/ ٢٥٦.

(٢) البيت لأبي الحسن نصر بن الحسن المرغينانيِّ. يُنظر: دمية القصر: ١/ ٧٦٠.

(٣) نهاية الأرب في فنون الأدب: ٧/ ٩٥. ويُنظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٣/ ١٩٦- ١٩٧، والإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٥٩٠.

(٤) يُنظر في الجناس المُطرَّف: الكليات: ٢٧٥. وفيه جاء: ((والمُطرَّف: وهو ما زاد أحد ركنيه على الآخر حرفًا في طرفه الأول، وهو عكس المذيَّل كـ(السَّاق) و(المساق))).

١- اختلفت آراء علماء البديع في التلاقي الاشتقاقي بين الألفاظ، فعدَّه بعضهم من أنواع الجناس، وذهب آخرون إلى أَنَّه ملحق به، على حين رأى بعضهم أَنَّه خارج دائرة الجناس لبُعد المشابهة بين القرائن.

٢- إِنَّ علماء البديع لجؤوا إلى القول بوجود جناس الاشتقاق في الأمثلة التي تكون فيها القرائن مختلفةً بحرفين أو أكثر، أو بالوزن الصَّرفيِّ والحركات، بحيث تصبح المشابهة بعيدةً، ولا يبقى منها إِلَّا الاشتراك في الأصل المجرَّد، كـ(الرِّبا ويُربي)، و(وجَّهتُ ووَجهي)... أَمَّا حين تتحقَّق المشابهة في معظم الحروف وفي الوزن والحركات، كما في (أغارَت وغارَت) فالثابت عندهم أَنَّ هذا النوع ليس من جناس الاشتقاق، وإِنَّما هو من أنواع الجناس الأخرى؛ لأَنَّ التطابق في عدد الحروف وترتيبها والحركات والسكنات والوزن الصَّرفيِّ أهم من اشتراك القرائن في الأصل اللُّغويِّ، مع الاختلاف في معظم الأحوال السابقة.

٣- بعض علماء البديع اضطربت آراؤهم في التلاقي الاشتقاقي، فعدُّوا اجتماع الفعل والاسم المُتلاقيَين في الاشتقاق من الجناس المغاير، قال أُسامة بن منقذ: ((اعلم أَنَّ التجنيس ثمانية أجناس، فمنها التجنيسُ المغايرُ: وهو أَنْ تكون الكلمتان اسمًا وفعلًا مثل قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾[3]...))[4].

(١) سورة النمل، من الآية: ٤٤.
(٢) سورة الروم، من الآية: ٤٣.
(٣) سورة النور، من الآية: ٣٧.
(٤) البديع في نقد الشعر: ١٢. ويُنظر: نضرة الإغريض في نصرة القريض: ٦١، والبحر المحيط في

والذي عليه المحقِّقون من العلماء أَنَّ اجتماع الاسم والفعل لا يكون من الجناس إِلَّا إِذا كانا متطابقَين تمامًا في النطق، كقول أبي تمَّام:

ما ماتَ مِن كَرَمِ الزَّمانِ فإنَّه يَحيا لدى يَحيى بنِ عبدِ الله[1]

ويُسمَّى في هذه الحالة الجناس المُستوفَى، ((وهو أَنْ تتشابه الكلمتان لفظًا وخطًّا، وإحداهما اسم والأخرى فعل))[2].

فالجناس المُستوفَى هو أحد أقسام الجناس التام، والتلاقي في الاشتقاق ليس من الجناس التام، فضلًا عن أَنَّ بعضهم رأى أَنَّه خارج دائرة الجناس أصلًا.

٤- الذين ذهبوا إِلى أَنَّ التلاقي الاشتقاقي من الجناس سَمَّوه جناس الاشتقاق أو جناس الاقتضاب، ولكن أقوالهم وأمثلتهم لم تخلُ من الاضطراب والتناقض، فمنهم من عدَّ اجتماع أمثلة التصريف في عبارة واحدة، كـ(الكاتب والمكتوب والكتابة وكتَب ويكتب) من جناس الاشتقاق، فذهبوا إِلى أَنَّ منه نحو قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۚ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾[5][6].

التفسير: ٢/ ٧١٠، والدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٦٣٦.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٢، ونهاية الأرب في فنون الأدب: ٧/ ٩٠.

(٢) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ١٠٤. ويُنظر: نهاية الأرب في فنون الأدب: ٧/ ٩٠، والبلاغة العربية: ٢/ ٤٨٩.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٤) سورة الحجرات، من الآية: ٩.

(٥) سورة البقرة، من الآية: ٢٣١.

(٦) يُنظر: صفوة التفاسير: ١/ ٢١٧، ٣/ ٢٢١، والتفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: ٢/ ٣٤٩.

ومن الواضح في هذه الأمثلة أَنَّ التلاقي حاصل بين أفعال من جهة ومصادر ومشتقات تجري على تلك الأفعال من جهة أخرى، وقد ظهر أَنَّ أبا هلال العسكريَّ اشترط للقول بالجناس اختلاف المعنى، ورأى أَنَّ أمثلة التصريف ليست من الجناس لدورانها حول معنى واحد.

٥- عند النظر في الشواهد التي أوردها أبو هلال على الجناس عامة نجده قد أتى بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف والشعر وكلام الفصحاء على كلِّ أنواع الجناس دفعةً واحدة، وأهم ما تتميز به شواهده على جناس الاشتقاق أَنَّ كلَّ شاهد منها يحوي قرينتين إحداهما معنًى يتمثل في فعل أو مصدر أو مشتق وصفي، والأخرى اسم ذات، أَي: إِنَّ القرينتين المتلاقيتين في الاشتقاق، اللتين تؤلِّفان ما يُسمَّى جناس الاشتقاق، إحداهما معنًى، والأخرى اسم ذات.

ومع أن علماء البديع ومَن نقل عنهم لم يُصرِّحوا بطبيعة القرينتين في جناس الاشتقاق، إِلَّا أَنَّ الحُكم السابق يُستفاد من الأمثلة والشواهد التي أوردوها، ومن استقراء آرائهم والتوفيق بينها.

فمن الشواهد التي ذكرها أبو هلال العسكريُّ مثلًا قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَنَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ

(١) سورة النمل، من الآية: ٤٤.
(٢) سورة النور، من الآية: ٣٧.
(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٧٩.

وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ ﴾[2][3].

ومن الواضح أَنَّ إِحدى القرينتين اسم ذات، والأخرى معنى يدل عليه بناء المصدر كما في (الرَّوح)، أو بناء الفعل كما في (أسلمتُ) و(تتقلَّبُ) و(وجّهتُ) و(أزِفَت).

وقد يُقال إِنَّ (الآزفة) هي اسم فاعل اقترن بالفعل (أزِفَت)، أَي: إِنَّ التلاقي حصل بين معنيَين تجسَّدا في الفعل واسم الفاعل المشتق من مصدره، وهذا يعني: أَنَّ الألفاظ التي بينها علاقة التصريف تصلح لجناس الاشتقاق.

والحقيقة أَنَّ المُراد بـــ(الآزفة) يوم القيامة، وبذلك فسَّرها أبو هلال العسكريُّ، فتكون من الناحية الصَّرفِيَّة اسمَ فاعِل للفعل (أزِفَ) عُبِّر به عن اسم الذات، لدلَّالته على مسمًّى في حكم المُدرَك بالحواس، أَي: إِنَّ الاستنتاج السابق الذي ينصُّ على أَنَّ جناس الاشتقاق يقوم بين معنى وذات صحيح. ويُؤيِّد ذلك قول أبي هلال: ((الآزفة: اسم ليوم القيامة، فهذا كقول امرئ القيس:

لقد طَمِحَ الطَّمّاحُ... [4]

وليس هذا كقولهم: (أمر الأمر)، هذا ليس بتجنيس))[5].

---

(١) سورة الواقعة، من الآية: ٨٩.

(٢) سورة النجم، الآية: ٥٧.

(٣) يُنظر: كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر): ٣٢٢-٣٢٣.

(٤) البيت بتمامه هو:

لقد طَمِحَ الطَّمّاحُ من بُعْدِ أرضِهِ ليُلْبِسَني من دائه ما تلَبَّسا

ديوانه: ١١٢. والطَّماح: رجل من بني أسد، يُحكى أنه اتَّصل بقيصر بعد أَنْ أنفذ جيشًا مع امرئ القيس لقتال بني أسد، فأقنعه أن يسترجع الجيش، وأشار عليه أَنْ يدس لامرئ القيس السمّ. فأرسل إليه قيصر حلة مسمومة، فلما لبسها تساقط لحمه ومات. وفي ذلك أنشد قصيدة منها البيت السابق. يُنظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: مادة (طمح): ٢/ ٦٣٣.

(٥) كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر): ٣٢٣.

فهو يستبعد أَنْ يقوم جناس الاشتقاق بين الفعل ومصدره، أَي: بين معنَيَين متشابهَين، ويرى أَنَّ الجمع بين الألفاظ التي يجمعها التصريف كالمصدر وفعله ومشتقاته ليس من الجناس، كما تقدَّم سابقًا.

٥- لعل الإشارة الوحيدة التي تُنبِئ بطبيعة القرينتين في جناس الاشتقاق هي ما أورده الكفويُّ، حيث قال: ((والاشتقاق عِنْد أهل البديع أَنْ يُشتق من الاسم العلم معنى في غَرَض قَصده المُتَكَلّم من مدح أو هجاء أو غير ذلك مِثاله في التَّنزيل: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾[١]، ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾[٢]، وفي الشِّعر[٣]:

عَمَمتَ الخَلقَ بالنَّعماءِ حتّى غَدا الثَّقَلانِ مِنها مُثقَلَينِ))[٤]

فالكفويُّ أشار هنا إلى أَنَّ جناس الاشتقاق يكون بين قرينتَين، إحداهما: اسم علم يدل على ذات، والأخرى: لفظ يدلُّ على معنًى يشترك مع الاسم العلم في الأحرف الأصلية.

ولكنْ عند التأمل في الشواهد التي ذكرها الكفويُّ لا نجد فيها اسمًا علمًا، ففي الآية الأولى حصل الجناس بين (أَقِمْ) وهو فعل، وبين (القَيِّم) وهو صفة مشبهة، وكلاهما يدلُّ على معنًى، وإِنَّما صح القول بوجود جناس الاشتقاق بينهما لاختلاف المعنى.

وفي الآية الثانية حصل الجناس بين (الرِّبا) وهو مصدر: ربا يربو، أَي: زاد، عُبِّر به عن اسم الذات[٥]؛ لدلَّالته على المال المتحصِّل من الزيادة[٦]، وبين الفعل (يُربي) بمعنى:

---

(١) سورة الروم، من الآية: ٤٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٣٧٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الكليات: ١١٨.

(٥) اسم الذات هو: ما دلَّ على مسمًّى يُدرَك بالحواس غالبًا، وهو نوعان: اسم الجنس كـ(جبل ونهر وذئب). والاسم العَلم كـ(زيد وفاطمة ومكة). يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ١٢٥.

(٦) يُنظر: لسان العرب: مادة (ربا): ١٤/ ٣٧٥.

يزيد ويُبارك.

وفي بيت أبي تمَّام جانس بين (الثَّقلان)، وهما: الإنس والجن، وبين (مُثقلَين)، والأول اسم ذات، والثاني اسم مفعول فعله: أُثقِل.

فالشواهد التي ساقها الكفويُّ حصل فيها الجناس بين اسم ذات ومعنى، أو بين معنيَين مختلفين كما في الآية الأولى، ولم يحصل فيها بين اسم علم ومعنى خلافًا لما قرَّره في كلامه، وهذا يُوحي بوجود سقط في كلامه وفي شواهده لم يتنبه إليه المحقِّقان الفاضلان، فالشواهد تدلُّ على أَنَّ تمام قوله ينبغي أَنْ يكون على النحو: ((والاشتقاق عِنْد أهل البديع أَنْ يُشتق من الاسم العلم [أو اسم الجنس] (١) معنى فِي غَرَض قَصده المُتَكَلّم...)) (٢).

كما أَنَّ كلامَه يدلُّ على وجود سقط في الشواهد بحيث كان ينبغي أَنْ يوجد بينها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾(٣)، أو نحو قول النبي ﷺ: {غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ، وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}(٤).

مما تقدَّم يُستنتَج أَنَّ التلاقي في الاشتقاق، الذي عدَّه علماء البديع نوعًا من الجناس، وسمَّوه جناسَ الاشتقاق، يكون بين معنى يدلُّ عليه المصدر أو الفعل أو المشتق الوصفِيّ، وبين اسم ذات يدلُّ على مُسمًّى يُدرَك بالحواس غالبًا سواء كان اسمًا علمًا أم اسمَ جنس، وقد يكون بين لفظين يدلُّ كلٌّ منهما على معنى، بشرط أَنْ يكون بينهما اختلاف.

فمن أمثلة الجناس بين المعنى واسم الذات قول مسلم بن الوليد يمدح يزيد بن مزيد

---

(١) سقط أهمله المحققان وهذا التمام لاقتضاء السياق.

(٢) الكليات: ١١٨.

(٣) سورة النمل، من الآية: ٤٤.

(٤) الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): كتاب المناقب، باب: ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع، ٤/ ١٨١، رقم الحديث (٣٥١٣).

الشيباني:

سَلَّ الخَليفةُ سَيفاً مِن بَني مَطَرٍ أقامَ قائِمُهُ مَن كانَ ذا مَيَلِ[1].

ومن أمثلة الجناس بين معنيَين مع وجود الاختلاف بينهما قول مسلم بن الوليد أيضًا:

وبَلدةٍ لِمَطايا الرَّكبِ مُنضِيةٍ أنضَيتُها بوَجيفِ الأينُقِ الذُّلُلِ[2]

فالمُنضِية: اسم فاعل للفعل: أنضى، يُقال: أنضَى الرجلُ بعيرَه، أي: أهزَلَه، وأنضَيتُ البلدةَ: قطَعتُها[3].

فاسم الفاعل (مُنضية) والفعل (أنضَيتُها) لفظان يجمعهما التصريف، ومع ذلك يمكن عدَّهما من جناس الاشتقاق لاختلاف المعنى بينهما.

والتلاقي في الاشتقاق وفق المفهوم السابق ظاهرة لُغويَّة أُسلوبيَّة، لها مزايا دلَّاليّة وبلاغية سيأتي ذكرها في الصفحات التالية، وتتجلى فوائدها الأُسلوبيَّة في جذب الانتباه، والتنشيط إلى الإصغاء، وتشويق النفس إلى بلوغ المعنى، وذلك لأَنَّ توافق الألفاظ في بعض الحروف يؤلِّف إيقاعًا تميل إليه القلوب، فينشط الذهن لتلقي المعاني المختلفة بألفاظ متماثلة[4].

ويُشار إلى أَنَّ تسمية التلاقي الاشتقاقي عند علماء البديع بجناس الاشتقاق لا بأس بها، على أَنْ تكون بين قرينتين، إحداهما: تدلُّ على معنى، والأخرى: على ذات، أو تدلَّان على معنيَين بينهما اختلاف.

---

(١) شرح ديوان صريع الغواني أبو الوليد مسلم بن الوليد الأنصاريِّ: ٢/ ٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٥. والوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل. يُنظر: لسان العرب، مادة (وجف): ٩/ ٤٢٠. ((والأيْنُق: جمع قِلَّة لناقة)). لسان العرب، مادة (نوق)، ١٠/ ٤٣٦.

(٣) يُنظر: لسان العرب: مادة (نضا): ١٥/ ٣٨٥.

(٤) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٥٨٨.

وإِذا تحقق مع التلاقي في الاشتقاق التوافق في نوع الحروف وعددها أو في جُلِّها وفي الوزن الصَّرفِيِّ فالأولى أَنْ يُلحَق الجناس الحاصل بأحد الأنواع المعروفة للجناس التام أو الناقص.

المبحث الثاني
التلاقي في الاشتقاق
وأثره في التعبير القرآني

نظر علماء البديع ومَن نقل عنهم من المفسِّرين إِلى التلاقي في الاشتقاق على أَنَّه نوع من أَنواع الجناس، وسمَّوه جناس الاشتقاق، كما توضَّح في المبحث السابق، الذي ظهر فيه أيضًا أَنَّهم اضطربوا في تحديد مفهومه، فجعلوا منه اجتماعَ أمثلة التصريف كالمصدر وفعله ومشتقاته الوصفِيَّة.

وقد انتهى البحث إِلى أَنَّ التلاقي في الاشتقاق الذي عبَّر عنه علماء البديع بجناس الاشتقاق إِنَّما يكون بين قرينتين، إِحداهما: تدلُّ على معنًى، والثانية هي: اسم ذات، ويُمكن أَنْ يقوم أيضًا بين معنَيَين إِذا كان بينهما اختلاف، وبهذا التصور للظاهرة سوف أعرض نماذج من القرآن الكريم بعد قليل.

ويرى علماء البديع أَنَّ الجناس من المحسنات اللَّفظيَّة، التي يُبتغى من ورائها تزيين اللَّفظ فحسب[1]، انطلاقًا من أَنَّ الكلام ألفاظٌ ومعانٍ، ويحتاج البليغ إِلى إِصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللَّفظ[2].

---

(١) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: ٢٨٨، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ٣٢٥.

(٢) يُنظر: كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر): ٦٩، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا: ٢/ ٢٠٢.

وعند التأمل في النتاج الأدبي الشعري والنثري نجد اختلافًا كبيرًا في أساليب الشعراء والكُتَّاب ينشأ عن مدى عنايتهم بالمعنى على حساب اللَّفظ، أو مبالغتهم في تخيُّر الألفاظ وتحسينها على حساب وضوح المعنى وجودته.

أَمَّا التعبير القرآني فنجد من أهم خصائصه وضوحَ المعنى ودقته، مع جمال اللَّفظ وحُسن إيقاعه، أَي: إِنَّه يجمع بين لطف المعنى وحُسن اللَّفظ، فما جاء فيه من المحسنات اللَّفظيَّة لم يكن على حساب المعنى كما هو الشأن عند الأدباء، لا سيما المتأخرون منهم، الذين أصبح البديع عندهم نوعًا من الصنعة والتعقيد[1].

ويرى العلماء أَنَّ الجناس عامة، ومنه جناس الاشتقاق، لا يَحسن إِذا كثر في الكلام، وإِنَّما يحسن إِذا جاء من غير تكلُّف، قال ابن حجة الحموي: ((أَمَّا الجناس فإِنَّه غيرُ مذهبي، ومذهبِ من نسجتُ على منواله من أهل الأَدب، كذلك كثرة اشتقاق الألفاظ، فإِنَّ كلًّا منهما يؤدي إِلى العقادة، والتقييد عن إِطلاق عنان البلاغة في مضمار المعاني المبتكرة. والجناس من صور الألفاظ، وممن وافق على ذلك علامة عصره الشهاب محمود، وقال: إِنَّما يحسن الجناس إِذا قلَّ، وأَتَى في الكلام عفوًا، من غير كَدٍّ ولا استكراه ولا بُعد ولا مَيل إِلى جانب الركاكة))[2].

ومما لا شك فيه أَنَّ التعبير القرآني قد تجاوز بإِعجازه كلَّ الأَساليب، وسما ببيانه على كلِّ كلام، فما جاء فيه من الجناس والألوان البديعِيَّة الأخرى كان متناسقًا مع المعاني، متآلفًا معها، ولم يكن غريبًا عن المعاني أو متكلَّفًا بغرض التزيين اللَّفظِيِّ فحسب، وقد ذكر الفخر الرازي: ((أَنَّ فصاحة القرآن ليس لأَجل رعاية هذه التَّكلُّفات، بل لأَجل قوة

(١) يُنظر: الفن ومذاهبه في الشعر العربي: ٣٠٨.
(٢) خزانة الأدب وغاية الأرب: ١/ ٥٤- ٥٥.

المعنى وجزالة الألفاظ))[1].

وقبل الدخول في النصوص القرآنية لا بدَّ من الإشارة إلى أَنَّ عامة العلماء ذهبوا إلى أَنَّ الجناس من المحاسن اللَّفظيَّة لا المعنويَّة، ولهذا دعوا إلى تركه إذا كانت قوة المعنى تتطلب ذلك[2].

والذي يبدو لي أَنَّ هذا الرأي يصدق في النصوص التي تكثر فيها الصنعة البديعيَّة، ويتعمَّد أَصحابها زخرفة الجمل وتزيين الألفاظ، فيُظلم المعنى ويستغلق أحيانًا على الفهم.

أَمَّا ما جاء من الجناس عفوًا من دون تكلُّف فهو بلا شك له أثره في جمال المعنى وقوته، إضافة إلى التزيين اللَّفظِيِّ، ولو عدنا إلى أبيات الصاحب بن عباد التي يقول فيها:

وقائلةٍ لَمَ عَزَّتْكَ الهُمُومُ وأمرُكَ مُتَثَلٌ في الأُمَمْ
فقلتُ ذَرِينِي على غُصَّتِي فإنَّ الهُمومَ بقَدرِ الهِمَمْ[3]

لوجدنا أَنَّ جناس الاشتقاق بين: (الهموم والهِمم) لم يقتصر أثره على التزيين اللَّفظِيِّ فحسب، وإنَّما تجاوز ذلك إلى تحسين المعنى وإغنائه. فلولا ذكر (الهِمم) لكان المعنى يدور حول الشكوى من الهموم والأحزان التي يُعانيها شاعر تبدو عليه علامات اليأس والضعف والاستسلام، لكن كلمة (الهِمم) أَضافت الكثير من المعاني والإيحاءات، فجعلت الهموم تنزل بساحة العظماء، الذين تمرسوا بمقارعة صروف الدهر، وكأَنَّها كأس يتداولها جميع الناس، ولا يسلم منها ذوو النفوس القوية والمراتب العظيمة، وبذلك شكا من الهموم وفي الوقت نفسه مدح نفسَه بأَنَّه من أصحاب الطموح والهمم العالية.

ولما كانت الهموم تُصاحب السير نحو المجد ومعالي الرتب فقد أصبحت مجلوّة في

(١) التفسير الكبير: ٢٦/ ٣٥٤.
(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٤٥٢.
(٣) سبق تخريجه.

صورة مألوفة مقبولة لا يضيق بها الإِنسان ولا يتذمر من وَقعها، فالجناس في هذا البيت كان له أثر كبير في جمال المعنى وقوته.

وقد كرَّر عبد القاهر الجرجاني مرارًا تأكيده على أثر التجنيس في المعنى، ذاهبًا إلى أَنَّ المزايا الجمالية للتجنيس تعود إلى ما يُبنى عليه من المعاني والدَّلَّالات، وليس إلى التشابه بين الألفاظ في النطق، قال: ((فقد تبين لكَ أَنَّ ما يُعطي التجنيس من الفضيلة، أمرٌ لم يتمَّ إِلَّا بنُصْرةِ المعنى... ولذلك ذُمَّ الاستكثار منه والوَلُوعُ به، وذلك أَنَّ المعاني لا تَدِين في كلِّ موضع لما يَجْذبها التجنيس إليه، إذ الألفاظ خَدَمُ المعاني والمُصرَّفةُ في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستهَا، المستحقَّةَ طاعتها، فمن نَصَرَ اللَّفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جِهَته، وأحاله عن طبيعته... ولهذه الحالة كان كلامُ المتقدِّمين الذين تركوا فَضْل العناية بالسجع، ولَزِموا سجِيَّةَ الطبع، أمكنَ في العقول، وأَبْعَد من القَلَقِ، وأَوضحَ للمراد...

وقد تجد في كلام المتأخرين الآنَ كلامًا حَمَل صاحبَه فرطُ شَغَفه بأمورٍ ترجع إلى ما له اسم في البديع، إلى أَنْ ينسى أَنَّه يتكلم ليُفهِم، ويقول ليُبين، ويُخيَّل إليه أَنَّه إذا جَمَعَ بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أَنْ يقع ما عَنَاهُ في عمياء، وأَنْ يُوقع السامعَ من طَلَبه في خَبْطِ عَشْوَاءِ، وربَّمَا طَمَسَ بكثرة ما يتكلَّفه على المعنى وأفسده، كمن ثقَّل العروسَ بأصناف الحَلْي حتى ينالها من ذلك مكرُوهٌ في نفسها))[1].

وأَنتقل الآن إلى الحديث عن الخصائص الدَّلَّالِيَّة والبلاغِيَّة لظاهرة التلاقي الاشتقاقي، أو ما يُسمّيه علماء البديع بجناس الاشتقاق، في القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2]، ففي هذه الآية تلاقى في

(١) أسرار البلاغة: ٨- ٩.

(٢) سورة النمل، من الآية: ٤٤.

الاشتقاق الفعلُ (أَسلمتُ)، ومعناه: أذعَنتُ للهِ وانقدتُ واستسلمتُ[1]، مع (سليمان) وهو اسم علم.

وقد تمثل التلاقي هنا في الاشتراك بالأحرف الأصلية، وهي: السين واللام والميم، دون المعنى، وبعض علماء البديع يسمِّي هذا الجناس بالجناس المُطلق، وهو الذي يحصل في رأيهم، بين قرينتين بينهما تباين في المعنى[2].

ومن المعلوم أَنَّ التباين في المعنى شرط لحصول الجناس عامة[3]، فلا فائدة لتخصيص أَحد أنواعه بهذا الشرط، وجعله مفهومًا له.

فالجناس في الآية حصل بين معنًى تمثَّل في الفعل (أسلمتُ)، وبين اسم علم يدلُّ على ذات.

والفوائد الدَّلَالِيَّة والبلاغِيَّة تتلخص في أَنَّ بلقيس أرادت أَنْ تتلبس بالإسلام وتتعمق فيه حتى تُصبح حالها فيه شبيهة بحال سليمان عليه السلام، ولهذا نطقت بفعل يشترك مع اسم سليمان في الأحرف الأصلية، أو ذكرت اسمه مع الفعل ليكون بمثابة التأكيد لإسلامها، كما أَنَّ في هذا التلاقي الاشتقاقي إيحاء بالتجائها إلى سليمان بعدِّه القدوة الصالحة والدليل الأمين، وإيحاء بإسراعها في إدراك الحقِّ، بعد يقينها فجأة بأَنَّها كانت طوال حياتها منغمسة في الباطل.

والتلاقي في الاشتقاق بين المعنى والاسم العلم ورد في الحديث النبويِّ الشريف في نحو قول النبي ﷺ: {غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ، وعُصَيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٢٠٩، ولسان العرب، مادة (سلم): ١٢/ ٣٤١.
(٢) يُنظر: خزانة الأدب وغاية الأرب: ١/ ٦٤، والكليات: ٢٧٦.
(٣) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٥٨.

[1]. فقد ذكر أسماء ثلاث قبائل، وقَرَن كلَّ اسم منها بمعنى يُلاقيه في الاشتقاق، وفي ذلك فائدة تجلَّت بالربط بين الاسم العلم والمعنى المقترن به، بحيث يُصبح التلفظ باسم (غِفار) يستدعي معنى: المغفرة، والتلفظ بـ(المغفرة) يستحضر اسم القبيلة، وهكذا في الاسمين الآخرين. ويُشار إلى أَنَّ ما جاء في الحديث النبويِّ الشريف من هذا الأُسلوب إِنَّما هو من الاتفاقات اللَّطيفة غير المتكلَّفة[2].

ومن صور التلاقي الاشتقاقي في القرآن الكريم الجمعُ بين معنيَين بشرط أَنْ يكون بينهما اختلاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾[3]، قال أبو حيان: ((فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ: فقَوِّمْ وجهَك له وعَدِّلْهُ غيرَ مُلتَفِتٍ، وهو تَمثيلٌ لإقبالِه عَلى الدِّينِ واستِقامتِه عليهِ وثَباتِه واهتِمامِه بأسبابِه. فإنَّ مَنِ اهتَمَّ بالشَّيءِ، عَقَدَ عليهِ طَرفَهُ وقَوَّمَ لهُ وَجهَهُ مُقبلًا به عليه، والدِّينُ: دِينُ الإسلام. وذَكَرَ الوَجهَ، لِأَنَّه جامعُ حواس الإنسان وأشرفُه. والقَيِّمُ بِناء: مُبالَغة مِنَ القِيام، بمَعنى الاستِقامة، ووَزنُهُ فَعِيلٌ، أصلُهُ قَيْوِمٌ كَسَيِّدٍ))[4]. وجناس الاشتقاق في الآية هو بين: (أقِمْ والقَيِّم) أي: بين فعل وصفة مشبهة، وكلاهما يدلُّ على معنى، مع وجود اختلاف بينهما.

ومن التلاقي بين معنيَين قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۞ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴾[5]، فمعنى (أُرسِلْنا): بُعِثْنا[6]، أَمَّا الإرسال في قوله: ﴿ لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن طِينٍ ﴾ فمُستعمَل في الرَّمي مجازًا، كما يُقال: أرسَل سهمَهُ على الصَّيد. وحصل بين

(١) سبق تخريجه.
(٢) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٦/ ٥٤٤.
(٣) سورة الروم، من الآية: ٤٣.
(٤) البحر المحيط في التفسير: ٨/ ٣٨٩- ٣٩٠.
(٥) سورة الذاريات، الآية: ٣٢-٣٣.
(٦) يُنظر: لسان العرب، مادة (بعث): ٢/ ١٣١

(أُرسِلْنا) وبين (لنُرسِلَ) جناس لاختلاف معنى اللَّفظيّن[1].

والغالب في حالات التلاقي الاشتقاقي في القرآن الكريم جاءت بين: معنى واسم جنس يدلُّ على ذات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ ﴾[2]، ففي الآية جناس اشتقاق بين: (بصائر وأبصرَ)، وهو جناس بين: معنى وذات؛ لأَنَّ (أبصر) فعل يدلُّ على معنى. أَمَّا (البصائر) فجمع: بصيرة، وأصل معناها: ((نورُ القلبِ الذي به يَستبصِرُ، كما أَنَّ البَصر نورُ العين الذي به تُبصر))[3].

وأريد بـ(البَصيرة) هنا آياتُ القرآن الكريم التي تُبَصِّر الناسَ بالحقِّ والهدى بما فيها من إيضاح وبيان[4].

فتكون دلَّالتها الصَّرفِيَّة أَنَّها: مشتق على صيغة (فعيلة) بمعنى اسم الفاعل: المُبَصِّرة؛ لأَنَّها تُبَصِّر الناسَ بالحقِّ، وعُبِّر بها عن اسم الذات لدلَّالتها على مُسَمًّى يُدرَك بالحواس.

فالجناس إِذًا بين: معنى وذات، والفوائد الدَّلَّالِيَّة والبلاغِيَّة له تتجلى في أَنَّ السياق القرآني يحثُّ الناس على إبصار الحقِّ، وعبَّر عن الآيات القرآنية بالبصائر لتكون مُعينًا على جلاء الحق وإظهاره، فلا عُذر لمن عَمِي عنه أو تعامى.

يُضاف إِلى ذلك أَنَّ التلاقي الاشتقاقي بين (البصائر وأبصر) قد أُسس لبناء سياق المقابلة بين (الإبصار والعمى)، فبعد أَنْ جانس بين (البصائر وأبصر)، طابق بين (أبصر

(١) يُنظر: تفسير التحرير والتنوير: ١١-٢٧/ ٦.

(٢) سورة الأنعام، من الآية: ١٠٤.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل: ٢/ ٥٥، ويُنظر: لسان العرب، مادة (بصر): ٤/ ٧٤.

(٤) يُنظر: البحر المحيط في التفسير: ٤/ ٦٠٧. و(الإبصار) و(العَمى) كنايتان عن الهدى والضَّلال.

وعَمِي)، وقابل بين: الإبصار وثمراته والعمى وتبعاته على سبيل المقابلة النقيضِيَّة، وهي من الألوان البديعِيَّة التي تختص بتحسين المعنى[1].

وقال تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾[2]، فالعاجلة: هي الدنيا، والمُراد: الدار العاجلة، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

فالعاجلة: اسم فاعل للفعل: عَجِل، عُبِّر به عن اسم الذات لدلَّالته على الدنيا، وعَجَّلْنا: أعطينا[3].

وفي هذه الآية حصل التلاقي في الاشتقاق بين: (العاجلة) وهي اسم ذات، والفعل (عَجَّل)، وبينهما بُعد في المشابهة، فلا يُمكن القول بوجود أحد أنواع الجناس المعروفة، لأَنَّ الاختلاف بين قرينتي الجناس كبير، وإِنَّما يُقال له جناس الاشتقاق، كما ظهر في المبحث السابق، لكونهما يشتركان في الأحرف الأصلية.

وفائدة هذا الجناس الإيحاء بأَنَّ الحياة الدنيا وُصِفَت بالعاجلة؛ لأَنَّها تنقضي على عجل، وأَنَّ ما يناله مَن يُؤثِرها ويُفضِّلها على الآخرة من عطاء ورزق إِنَّما هو متاع زائل، لا يُغني ولا يَدوم، وفي استعمال الفعل (عَجَّلنا) يدلُّ على أَنَّ الرزق في الدنيا يُحاكي طبيعتها التي تتصف بسرعة الزوال، وكأَنَّه يُشبه ما يتعجَّله الجائع من طعام يتعلَّل به قبل الغداء، فإِنْ لم ينل الغداء بعده استمر جوعه، وهذه حال مَن يُؤثر الدنيا على الآخرة، فكل ما يناله في الدنيا سيزول، وستنقضي الحياة بسرعة، ثم يُقبل على عذاب الآخرة وأهوالها.

ومن أمثلة التلاقي في الاشتقاق بين: اسم الذات والمعنى في الحديث النبويِّ الشريف قول النبي ﷺ: {الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى

(١) يُنظر: تفسير التحرير والتنوير: ٣-٧/ ٤٢٠، وصفوة التفاسير: ١/ ٣٨١.
(٢) سورة الإسراء، من الآية: ١٨.
(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٢٣٥.

اللَّهُ عَنْهُ}[1]، فالمُسلِم: اسم فاعل للفعل: أسلم، عُبِّر به عن اسم الذات،؛ لأَنَّه من باب إقامة الصفة مقام الموصوف. والمهاجر: اسم فاعل للفعل: هاجر، عُبِّر به عن اسم الذات أيضًا.

وفي الحديث جناس اشتقاق بين (المُسلم وسَلِم)، وبين (المُهاجر وهَجَر)، والتلاقي في الموضعين حصل بين اسم جنس يدلُّ على ذات ومعنى.

وفائدته جعل المعنى من لوازم اسم الذات، بحيث يستدعي النطق بأَحدهما الدَّلَّالة على الآخر، كما ظهر في الآيتَين.

وقال تعالى: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[2]، في هذه الآية قد يتبادر إلى الذهن أَنَّ (الحقَّ) مصدر مُستعمَل بحسب معناه الأصلي، وأَنَّ (الباطل) أيضًا اسم فاعل مُستعمَل على بابه الوصفِيِّ، فلا يوجد جناس اشتقاق، بحسب المفهوم المحدَّد في المبحث السابق، لأَنَّ القرائن يجمعها التصريف، ولا فرق بينها من حيث المعنى.

ولكن عند العودة إلى التفاسير يتبيَّن أَنَّ المُراد بالحقِّ الإيمان ودين الإسلام وشريعته، وأَنَّ المراد بالباطل الكفر والشرك وكلّ ما خالف دين الإسلام[3]، أَي: إِنَّ الحقَّ والباطل دلَّ كلٌّ منهما على شيء في حكم المُدرَك بالحواس، فيكون الحقُّ: مصدرًا بمعنى اسم الفاعل: الحاقّ الثابت، عُبِّر به عن اسم الذات، والباطل: اسم فاعل للفعل: بطَل، عُبِّر

(١) الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ١/ ١١، رقم الحديث (١٠).

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٨.

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٧٠، ونظمُ الدُّرَرِ في تناسب الآيات والسور: ٣/ ١٩٠.

به عن اسم الذات أيضـًا[1]، ومعنَى (لِيُحقَّ) لـيُظهِر ويَنصر[2]، ويُبطِل: يمحَق ويَقهَر[3].

وبناءً على ذلك يكون في الآية جناس اشتقاق بين (لِيُحقَّ والحقَّ)، وبين (يُبطِل والباطل) لاختلاف الدَّلَّالة، فالقرينة الأولى في الموضعين هي فعل يدلُّ على معنًى، والقرينة الثانية هي اسم ذات.

وفي إِطلاق لفظ (الحقِّ) على دين الإسلام مبالغة في الدَّلَّالة على أَنَّه الدين الراسخ الثابت، الذي صيغ من مادة (الحقِّ) ومعناه، وجاء جناس الاشتقاق ليُؤكِّد هذه المبالغة، باستعمال الفعل (لِيُحقَّ)، فكان في هذا الأُسلوب وصف مكرَّر لدين الإِسلام بأَنه حقٌّ، وكذلك الشأن في استعمال الباطل للدَّلَّالة على الكفر والشرك، واقترانه بالفعل (يُبطل) في جناس الاشتقاق[4].

ومما جاء في الحديث النبويّ الشريف قول النبي ﷺ: {إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ}[5]، فالرحماء: جمع: رحيم، وهو مبالغة اسم فاعل للفعل: رَحِم، عُبِّر بها عن اسم الذات، لأَنَّه من باب إقامة الصفة مقام الموصوف[6].

ففي الحديث جناس اشتقاق بين (يَرحم والرحماء)، وفي هذا الأُسلوب مزايا دلَّالِيَّة وبلاغِيَّة تتلخص في أَنَّه استعمل صيغة (الرحماء) جمع: رَحيم، وهي من الصيغ التي تُفيد

(١) يُنظر: المفصل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين: ٢١.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٥٠٤.
(٣) يُنظر: لسان العرب، مادة (محق): ١٠/ ٤٠٧ .
(٤) يُنظر: تفسير التحرير والتنوير: ٤-٩/ ٢٧١.
(٥) الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): كتاب التوحيد، باب: ما جاء في قول الله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، ٩/ ١٣٣، رقم الحديث (٧٤٤٨).
(٦) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣/ ١٥٨.

المبالغة في الوصف، ثم في إقامتها مقام الموصوف مبالغة أخرى، لأَنَّها أصبحت تدلُّ على اسم ذات تغلب عليه صفة الرحمة، ثم في الجمع بينها وبين الفعل (يَرحم) مبالغة ثالثة، لأَنَّه أعاد ذكر الرحمة بالفعل، وجعل اتصاف المؤمنين بالرحمة سببًا لنيل رحمة الله تعالى، لأَنَّ مقتضى الحديث «أَنَّ رحمة الله تختص بمَن اتصف بالرحمة وتحقَّق بها»[1].

ومن صُوَر التلاقي الاشتقاقي في القرآن الكريم إسناد الفعل إلى اسم الفاعل المشتقِّ من مصدره، وهذا الأُسلوب لا يُعدُّ من جناس الاشتقاق إذا كان اسم الفاعل مستعمَلًا على بابه الوصفِيِّ، لأَنَّ الأمثلة التي يجمعها التصريف لا تعدُّ من الجناس كما ظهر في أكثر من موضع.

ولكن اسم الفاعل وغيره من المشتقات الوصفِيَّة تخرج من دائرة التصريف حين يُعبَّر بها عن اسم الذات، إذ تختلف الدَّلَّالة في هذه الحالة، ويصحُّ جناس الاشتقاق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾[2]، «أَي: قَرُبَت الساعة ودَنَتِ القِيامة. وسمَّاها آزفة لقُربِ قِيامها عنده، كما قال: ﴿يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[3]، وقيل: سمَّاها آزِفة لدُنُوّها من الناس وقُربها منهم ليَستعِدُّوا لها، لأَنَّ كلَّ ما هو آتٍ قريب»[4].

فالآزفة: اسم فاعل للفعل: أزِفَ، أَي: قَرُب، عُبِّر به عن اسم الذات، لدلَّالته على القيامة، ويكون في قوله: ﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ﴾ جناس اشتقاق بين الفعل (أزِفَت) الذي يدلُّ على معنًى، وبين اسم فاعله الذي وُظِّف للدَّلَّالة على اسم الذات.

وفائدة هذا الجناس تتجلَّى في المبالغة في وصف القيامة بالقُرب، وبيان ذلك أَنَّ اسم

(١) المصدر نفسه، والجزء والصفحة أنفسهما.
(٢) سورة النجم، الآية: ٥٧.
(٣) سورة المعارج، من الآية: ٦-٧.
(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ١٢٢.

الفاعل (الآزفة) وُضِع في الأصل ليكون صفة تدلُّ على مَن قام بالفعل (أزِفَ)، فلما وُظِّف للدَّلَّالة على اسم الذات، أصبح يدلُّ على مُسمًّى في حكم المُدرَك بالحواس، وعلى الصفة الغالبة عليه وهي القرب، وفي ذلك مبالغة في المعنى والدَّلَّالة، ثم في إسناد فعله الذي يُشاركه في المصدر إليه مبالغة أخرى، تفسيرها أَنَّ اسم الفاعل يدلُّ على مَن قام بالفعل، فلما أُسند إليه الفعل ذاته فهذا يعني: أَنَّ الفعل قد وقع منه مرة أخرى، وتكون القيامة التي ناب عنها اسم الفاعل لكونه صفة لها، قد اتصفت بالقرب مرتين، الأولى: حين وُصِفَت باسم الفاعل، والثانية: حين أُسند إلى اسم الفاعل فعله.

قال الفخر الرازي: «أَزِفَتِ الْآزِفَةُ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[1]، ويُقالُ: كانتِ الكائِنةُ. وهذا الاستعمال يقع على وجوه منها ما إذا كان الفاعل صار فاعلًا لمثل ذلك الفعل من قَبلُ، ثم صدر منه مرة أخرى مِثل الفعل. فيُقالُ: فَعَلَ الفاعِلُ، أَي: الذي كان فاعِلًا صار فاعِلًا مرةً أخرى، يُقالُ: حاكَهُ الحائِكُ، أَي: مَن شَغَلَهُ ذلكَ مِن قَبلُ فَعَلَهُ، ومِنها ما يَصِيرُ الفاعِلُ فاعِلًا بذلِكَ الفِعلِ، ومنه يُقال: إِذا ماتَ المَيِّتُ انقَطَعَ عَمَلُهُ»[2].

ومن الجناس الاشتقاقي في القرآن الكريم، بين اسم الفاعل وفعله المسنَد إليه، قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾[5][6].

---

(١) سورة الواقعة، من الآية: ١.

(٢) التفسير الكبير: ٢٩/ ٢٨٦.

(٣) سورة الواقعة، الآية: ١.

(٤) سورة النازعات، الآية: ٦.

(٥) سورة القمر، من الآية: ٦.

(٦) يُنظر: الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ١٨٧، وصفوة التفاسير: ٣/ ٣٧٢، ٤٠٧، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٥٦، ٤٧٣، ٤٩٢.

فالآيات السابقة احتوت على الجناس الاشتقاقي بين قرينتَين، إحداهما: فعل، والأخرى: هي اسم الفاعل الذي يجري عليه ويُشاركه في المصدر.

وقد صحَّ القول بوجود جناس الاشتقاق، لأَنَّ اسم الفاعل أُقيم مقام الموصوف فنابَ عنه ودلَّ عليه، فخرجت القرينتان بذلك عن دائرة التصريف، وأصبح الجناس حاصلًا بين معنًى وذات.

ويُشار إلى أَنَّ (أل) في (الآزفة) و(الواقعة) و(الراجفة) و(الداعي) هي للعهد الذهني، ومعنى ذلك أَنَّ هذه المُسمَّيات معهودة في أذهان المخاطبين ومعروفة لديهم، ولو كانت (أل) جنسية لكان معنى (أزِفَت الآزفة): قرُبَ القريبُ، ومثل هذا التعبير لا فائدة منه[1].

والذي يبدو لي أَنَّ مثل هذا التعبير قد تكون له فائدة تتمثل في تنكير الفاعل لعدم الاهتمام به، وفي هذه الحالة يكون الفعل المبني للمعلوم مُطابقًا للفعل المبني للمجهول من حيث المؤدَّى، إلَّا أَنَّ في استعمال المبني للمعلوم مُسندًا إلى فاعل نكرة ميزات مهمة تتلخص في: الدَّلَّالة على أَنَّ الفاعل مفرد وليس مثنًى ولا جمعًا، والميزة الثانية: إمكان وصف الفاعل وتخصيصه، والثالثة: لفظِيَّة تتجلى في أَنَّ صيغة الفعل المبني للمعلوم أكثر أُلفة من صيغة المبني للمجهول، وهي صيغة خفيفة لأصالتها، على حين أَنَّ صيغة المبني للمجهول ثقيلة لأَنَّها فرعية، والأصل أخف من الفرع باتفاق النحاة[2].

ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾[3] نجد أَنَّ مؤدَّى (أَذَّنَ مُؤذِّن) بالبناء للمعلوم هو المؤدَّى نفسه فيما لو قيل: (ثم أُذِّنَ أيتها العير...) بالبناء للمجهول، إلَّا أَنَّ في ذِكر الفاعل، وإِنْ كان نكرة، دلَّالة على أَنَّ الفاعل مفرد، وأَنَّ الآذان

(١) يُنظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: ١٣/ ٢٧٨.
(٢) يُنظر: الكتاب: ١/ ٢٢، والمذكر والمؤنث: ١٥٨- ١٥٩.
(٣) سورة يوسف، من الآية: ٧٠.

قام به شخص واحد بغرض إسماع إخوة يوسف عليه السلام فحسب، ولو قيل: أُذِّنَ، بالبناء للمجهول لكان المعنى يحتمل أَنَّ عددًا من الأشخاص قاموا بالأذان، مع ما يستدعيه ذلك من جلبة وضوضاء وفوضى، كما يحتمل المعنى أَنَّ المؤذِّن على درجة من الخطر والمكانة، وهذه التصورات لا يسمح بها استعمال الفاعل نكرة مع الفعل المبني للمعلوم.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]، فالوازرة: النفس الآثمة، والوِزر: الذَّنب وأصله الثِّقَل، والمعنى: لا تَحمِلُ حامِلةُ ثِقَلِ أُخرَى، أي لا تُؤخَذُ نَفسٌ بِذَنبِ غَيرِها، بَل كُلُّ نَفسٍ مأخُوذةٌ بِجُرمِها ومُعاقَبةٌ بِإثمِها[2].

فالوازرة: اسم فاعل للفعل: وَزَر، عُبِّر به عن اسم الذات للمبالغة[3]، وهو من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، وفي الآية جناس اشتقاق بين الفعل واسم فاعله النكرة، المعبَّر به عن الذات، كما في الآية السابقة، وفي مجيء الفاعل نكرة دلَّالة على العموم[4].

أَمَّا مجيء الفعل مبنيًّا للمعلوم، مع أَنَّه يُكافِئ المبني للمجهول، خفة لفظِيَّة، وفي الجناس جمال لفظِيّ مصدره هذا الجمع بين: الفعل واسم فاعله الدَّال على ذات، ومصدره المستعمل على بابه في الدَّلَّالة على الحدث.

ومن التلاقي بين: الفعل واسم فاعله النكرة، المُعبَّر به عن الذات، قوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[5]، فالطائف: اسم فاعل للفعل: طافَ، عُبِّر به عن اسم الذات لدلالته على مسمًّى في حكم المُدرَك بالحواس، واستعمال الفعل مبنيًّا للمعلوم

(١) سورة الأنعام، من الآية: ١٦٤.
(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٥٧.
(٣) يُنظر: المفصل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين: ٥٤٠.
(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٠٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢/ ٣٨.
(٥) سورة القلم، الآية: ١٩.

مسندًا إلى اسم فاعله الدال على الذات ميزة تجلَّت بإمكان وصفه، حيث وُصف بالجار والمجرور (من ربِّك)، ومع أن التعبير يُكافِئ المبني للمجهول، إِلَّا أَنَّ في استعمال المبني للمجهول حذفًا للفاعل، واستحالة وصفه.

ونحو ما تقدَّم قوله تعالى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾[2]، فـ(الشاهد) و(الخافية): كلٌّ منهما اسم فاعل عُبِّر به عن اسم الذات، وقد وُصِف بالجار والمجرور، وأُسند إليه فعله الذي يُشاركه في المصدر.

ومما جاء من ذلك في الحديث النبويِّ الشريف قول النبي ﷺ: {إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ: لِيَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ}[3]، وقوله: {سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللهِ...}[4]، فـ(مُؤَذِّن وسامع): اسما فاعلين لـ(أَذَّن وسَمِع)، عُبِّر بكلٍّ منهما عن اسم الذات لدلَّالته على مُسمَّى في حكم المدرك بالحواس، وهما من باب إقامة الصفة مقام الموصوف. وقد أُسنِد إلى كلٍّ منهما فعله الذي يُشاركه في المصدر.

ففي الحديثين جناس اشتقاق بين معنى وذات، وينطبق على الجناس هنا ما ذُكِر من مزايا للحالات المشابهة في الآيات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ ما جاء من جناس الاشتقاق في القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف لم يكن الغرض منه التحسين اللَّفظِيِّ فحسب، وإِنَّما كان الغرض منه معنويًّا

(١) سورة الأحقاف، من الآية: ١٠.

(٢) سورة الحاقة، الآية: ١٨.

(٣) المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، ١/ ١٦٧، رقم الحديث (١٨٣).

(٤) المصدر نفسه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التعوذ من شرِّ مَا عُمِلَ ومِن شرِّ مَا لم يُعمَل، ٤/ ٢٠٨٦، رقم الحديث (٢٧١٨).

بالدرجة الأولى، كما توضَّح في الأمثلة السابقة.

فالسياق القرآني بما يتصف به من إعجاز يفوق طاقة البشر ومداركهم جمع في آنٍ واحد بين جمال اللَّفظ ودقة المعنى وقوته.

أَمَّا في الحديث النبويِّ الشريف فقد كان النبي ﷺ يتوخَّى المعنى، ويُحجِم عن المحسنات اللَّفظِيَّة، لذلك فما جاء في الحديث من جناس الاشتقاق وغيره لم يكن مقصودًا لذاته، وإنَّما هو من باب الاتفاقات اللطيفة غير المتكلَّفة(١).

وقد وجدتُ في الحديث النبويِّ الشريف ما يُوحي بأَنَّ النبي ﷺ كان يُوجِّه أصحابه إلى العدول عن المحسنات اللَّفظِيَّة، فقد رُوي عَن البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: {إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ}، قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: {لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ}(٢).

ففي هذا الحديث لم يأذن النبي ﷺ للبراء بن عازب أَنْ يضع لفظ (رَسولِكَ) في موضع (نَبِيِّكَ)، وقد عرض ابن حجر آراءً كثيرة للعلماء في تفسير السبب وراء المنع، منها: التنبيه على وجوب رواية الحديث الشريف بلفظه، ومنها: أَنَّ ثمةَ فرقًا بين النبوة والرسالة فلا تؤدِّي إِحدى الكلمتَين مؤدَّى الأخرى، ومنها: أَنَّ (نَبِيِّكَ) في هذا الموضع أفيد من

(١) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٦/ ٥٤٤.

(٢) الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): كتاب الوضوء، باب: فضل من بات على وضوء، ١/ ٥٨، رقم الحديث (٢٤٧).

(رسولك)؛ لأَنَ قوله: {وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ} جمعت بين: معنى النبوة والرسالة، أَمَّا لو قيل: (ورسولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ) لكان فيه تكرار في اللَّفظ دون فائدة.

وردَّ ابن حجر الرأيَ الأخير لورود مثله في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ ﴾[1][2].

ولعلَّ الآراء السابقة التي تستند إلى الفرق في الدَّلَّالة بين النبوة والرسالة غير مقنعة؛ ((لأَنَّ الذات المُحدَّث عنها واحدة، فالمُراد يُفهَم بأَيِّ صفة وُصِف بها الموصوف إِذا ثَبتت الصفة له))[3].

وبذلك لا يُمكن الركون إِلى سبب منع استبدال لفظ (رَسولِكَ) بـ(نَبِيِّكَ) إِلَّا التوجيه بترك التحسين اللَّفظِيِّ، المتمثل بجناس الاشتقاق بين (رَسولِكَ وأرسلتَ)، ويؤيِّد ذلك ما ورد عن النبي ﷺ من النهي عن تكلُّف السجع وهو من المحسنات اللَّفظِيَّة[4].

إِنَّ ما جاء في القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ﴾[7]، فهذا لا يُعدُّ من جناس الاشتقاق؛ لأَنَّ القرينة الثانية محمولة على معنى المجازاة، فالمراد في الآية الأولى: جازاهم

(١) سورة التوبة، من الآية: ٣٣.
(٢) يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١١/ ١١٢.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه، والجزء والصفحة أنفسهما.
(٤) يُنظر: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي في حاشيته على المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): ٣/ ١٣٠٩.
(٥) سورة آل عمران، من الآية: ٥٤.
(٦) سورة البقرة، من الآية: ١٩٤.
(٧) سورة التوبة، من الآية: ١٢٧.

الله وعاقبهم على مكرهم، والمراد بقوله: (فاعتدوا عليه) في الثانية: عاقِبوه وجازوه على اعتدائه، والمراد بقوله: (صرَفَ اللهُ قُلوبَهُم)، أَي: مَنَعَها من الاهتداء وإدراك الحق عقوبة لهم على عِنادهم وتماديهم في الباطل[1]، ويُسمَّى هذا الأُسلوب عند علماء البديع بالمشاكلة، وهي: ذكر الشيء بغير لفظه، لوقوعه في صحبته[2]، فهو لون بديعِيٌّ مستقل، ولا يُعَدُّ من جناس الاشتقاق.

يتضح مما سبق أَنَّ التلاقي في الاشتقاق بين الألفاظ، أو ما يُسمَّى عند علماء البديع بجناس الاشتقاق، هو أحد الأساليب الفنِيَّة التي يتصف بها التعبير القرآني، وهو يحصل كما مرَّ بين: معنى واسم ذات، أو بين: معنيَين بينهما اختلاف، وهو من المحسنات اللَّفظِيَّة التي تُسهِم في الوقت ذاته في قوة المعنى ودقته والمبالغة فيه، أَي: إِنَّ التلاقي الاشتقاقي في القرآن الكريم له مزايا دلَّالِيَّة وبلاغِيَّة لا تتوفَّر في أساليب الأدباء والكُتاب.

هذا في القرآن الكريم، أَمَّا في الحديث النبويِّ الشريف فما ورد فيه من جناس الاشتقاق فقد وقع اتِّفاقًا من دون تكلف، وكأَنَّ النبي ﷺ كان يتوخَّى المعنى، ويُحجِم عن المحسنات اللَّفظِيَّة، إِلَّا ما جاء على لسانه من دون قصد أو تكلُّف.

(١) يُنظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل: ٢/ ١٥٨.
(٢) يُنظر: خزانة الأدب وغاية الأرب: ٢/ ٢٥٢.

الخاتمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فتحدَّثت في المبحث الأول عن مفهوم التلاقي في الاشتقاق بين الألفاظ، عند علماء البديع، وعلاقته بالجناس، كما عرضت في المبحث الثاني أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبويِّ الشريف تضمنت شواهد على التلاقي في الاشتقاق، أتبعتها بالدراسة والتحليل واستنتاج المزايا الدَّلَّالِيَّة والبلاغِيَّة.

وقد انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

١- التلاقي في الاشتقاق ظاهرة صرفِيَّة أُسلوبِيَّة، تقوم على مبدأ الجمع، في تعبير واحد، بين ألفاظ تشترك في الأحرف الأصلية.

٢- نظر علماء البديع إلى التلاقي الاشتقاقي على أَنَّه من الألوان البديعِيَّة، التي تُسهم في تزيين الألفاظ فحسب، وسمَّوه جناس الاشتقاق، بعدِّه أحد أنواع الجناس، على حين عدَّه بعضُهم ملحقًا بالجناس وليس نوعًا منه.

٣- إذا كانت الألفاظ المتلاقية في الاشتقاق تنتمي إلى دائرة التصريف، كالجمع بين: المصدر وفعله ومشتقاته، فليست من جناس الاشتقاق؛ لأَنَّ معناها واحد، على حين يُشترَط في الجناس عامة اختلاف المعنى أو تقاربه، أَمَّا الاتفاق في المعنى بين القرائن فليس من الجناس، على رأي أكثر علماء البديع.

٤- إذا كانت الألفاظ المتلاقية في الاشتقاق مما يُحمَل على معنى المجازاة، كقوله تعالى:

﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[1]، أَي: جازاهم على مكرهم وعاقبهم عليه، فهي من باب المُشاكَلة، وليست من جناس الاشتقاق.

٥- يتصف أُسلوب القرآن الكريم بجزالة الألفاظ وحُسن موقعها وإيقاعها، مع جمال التعبير وقوة المعنى؛ لذلك فما وردَّ في القرآن الكريم من جناس الاشتقاق، وغيره من المحسنات اللَّفظيَّة، لم يكن للتزيين اللَّفظِيِّ فحسب، بل كان ينطوي عليه الكثير من المزايا البلاغِيَّة والخصائص الدَّلَّالِيَّة.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن: لعبد الرحمن جلال الدين السيوطيِّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ١٩٧٤م.

٢. أسرار البلاغة: لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ه)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني- القاهرة، دار المدني- جدة.

٣. الإعجاز والإيجاز: لعبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) مكتبة القرآن، القاهرة، د.ط، د.ت.

٤. أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦ه)، دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، ودار الجيل - بيروت، ١٩٨٩م.

٥. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: لمحمد بن عبد الرحمن القزوينيِّ (ت٧٣٩ه)، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

٦. البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسيِّ (ت٧٤٥ه)، تحقيق:

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٥٤.

صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ.

٧. البديع في نقد الشعر: لأسامة بن منقذ الشيزريِّ (٥٨٤هـ)، تحقيق: د.أحمد أحمد بدوي ود.حامد عبد المجيد، الجمهورية المتحدة- وزارة الثقافة والإرشاد القومي- الإقليم الجنوبي.

٨. البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيِّ (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه- القاهرة، ١٩٥٧م.

٩. البلاغة العربية: لعبد الرحمن لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميدانيِّ الدمشقيِّ (ت١٤٢٥ه)، ط١، دار القلم- دمشق، والدار الشامية- بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٠. البيان والتبيين: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع- القاهرة، ٢٠١٠م.

١١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريِّ (ت٦١٦ه)، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.

١٢. التحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: لابن أبي الإصبع المصريِّ (ت٦٥٤ه)، تحقيق: د.حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة.

١٣. تفسير التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع- تونس.

١٤. تصريف الأسماء والأفعال: د.فخر الدين قباوة، ط٣، مكتبة المعارف- بيروت ١٩٩٨م.

١٥. التعريفات: لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجانيِّ (ت٨١٦ه)، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.

١٦. التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازيِّ (ت٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٧. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: د.وهبة بن مصطفى الزحيليّ، ط٢، دار الفكر المعاصر- دمشق، ١٤١٨هـ.

١٨. التلخيص في علوم البلاغة: لمحمد بن عبد الرحمن القزوينيِّ (ت٧٣٩ه)، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقيِّ، ط١، دار الفكر العربي- بيروت، ١٣٢٢ه-١٩٠٤م.

١٩. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبيِّ (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٣٨٤ه- ١٩٦٤م.

٢٠. الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ): لأَبي عبد الله محمد بن إِسماعيل البخاريِّ (ت٢٥٦ه)، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٢١. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشميِّ (ت١٣٦٢ه)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د.يوسف الصميليّ، المكتبة العصرية- بيروت.

٢٢. حاشية الصبان على شرح الأشمونيِّ: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦ه)، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٧ه- ١٩٩٧م.

٢٣. خزانة الأدب وغاية الأرب: لأبي بكر علي بن حجة الحمويِّ (ت٨٣٧ه)، تحقيق: عصام شقيو، الطبعة الأخيرة، دار ومكتبة الهلال- بيروت، ٢٠٠٤م.

٢٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغداديِّ (ت١٠٩٣ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م.

٢٥. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنيِّ (ت٣٩٢ه)، ط٤، الهيئة المصرية للكتاب، (د.ت).

٢٦. الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: لأبي العباس بن يوسف بن محمد ابن إبراهيم المعروف بالسمينِ الحلبيِّ (ت٧٥٦ه)، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، ط٤ دار القلم- دمشق، ١٤٣٧ه- ٢٠١٦م.

٢٧. دمية القصر وعصرة أهل العصر: لعلي بن الحسن الباخرزيِّ (ت٤٦٧هـ) دار الجبل - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٨. ديوان امرئ القيس: لحجر بن الحارث الكنديِّ (ت٥٤٠م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاويُّ، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.

٢٩. زهر الآداب وثمر الألباب: لإبراهيم بن علي القيروانيِّ (ت٤٥٣هـ) تحقيق: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل المصريِّ (٧٦٩ه)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، انتشارات استقلال- طهران، ١٣٨٣ه.

٣١. شرح ديوان صريع الغواني أبو الوليد مسلم بن الوليد الأنصاريِّ: شرح وتحقيق: د.سامي الدهان، ط٣، دار المعارف- القاهرة، (د.ت).

٣٢. صبح الأعشى في صناعة الإِنشا: لأبي العباس أحمد القلقشنديِّ (ت٨٢١ه)، دار الكتب العلمية- بيروت.

٣٣. صفوة التفاسير: لمحمد علي الصابونيِّ، ط١، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٤. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإِعجاز: ليحيى بن حمزة بن علي العلويِّ

(ت٧٤٥ه)، ط١، المكتبة العصرية- بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيِّ (ت٨٥٢ه)، دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٦. فتح البيان في مقاصد القرآن: لأبي الطيب محمد صديق خان القلوجيِّ (ت١٣٠٧ه)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: عبد الله ابن إبراهيم الأنصَاريُّ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا- بيروت، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.

٣٧. الفن ومذاهبه في الشعر العربي: د.شوقي ضيف (ت١٤٢٦ه)، ط١٣، دار المعارف- القاهرة.

٣٨. الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عديٍّ الجرجانيِّ (ت٣٦٥ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان).

٣٩. كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر): لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريِّ (ت٣٩٥ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، ١٤١٩هـ.

٤٠. كتاب الأَمالي: لأبي علي إِسماعيل بن القاسم القاليِّ (ت٣٥٦ه)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعيُّ، ط٢، دار الكتب المصرِيَّة، ١٣٤٤ه- ١٩٢٦م.

٤١. الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.

٤٢. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد علي التهانويِّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د.علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان- بيروت، ١٩٩٦م.

٤٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود

بن عمر الزمخشريِّ (ت٥٣٨ه)، ط٣، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤٠٧ه.

٤٤. الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسينيِّ الكفويِّ (ت١٠٩٤ه)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٥. لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصريِّ (ت٧١١هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ٢٠٠٩م.

٤٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسيِّ (ت٥٤٦ه)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط٣، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ٢٠١١م.

٤٧. المذكر والمؤنث: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريِّ (ت٣٢٨ه)، تحقيق: د.طارق الجنابيِّ، ط٢، دار الرائد- بيروت، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.

٤٨. المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم): لأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوريِّ (ت٢٦١ه)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٤٩. مُشكل إِعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسيِّ (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٥٠. المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥ه)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤٠٩ه.

٥١. المفصل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين: لجلال الدين المحليِّ (ت٨٦٤ه) وجلال الدين السيوطيِّ (ت٩١١ه)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط١، دار لبنان (ناشرون)- بيروت، ٢٠٠٩م.

٥٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إِسحاق إِبراهيم بن موسى الشاطبيِّ

(ت٧٩٠ه)، تحقيق: أ.د. محمد إبراهيم البنَّا، ط١، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.

٥٣. الممتع الكبير في التصريف: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيليِّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط٨، مكتبة لبنان (ناشرون)- بيروت، ١٩٩٦م.

٥٤. نضرة الإغريض في نصرة القريض: للمظفر بن الفضل العلويِّ (ت٦٥٦ه)، تحقيق: د.نهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٥. نظمُ الدُّرَرِ في تناسب الآيات والسور: لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعيِّ (ت٨٨٥ه)، ط٢،، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

٥٦. نهاية الأرب في فنون الأدب: لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويريِّ (ت٧٧٣ه)، ط١، دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٥٧. الوساطة بين المتنبي وخصومه: لأبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي وشركاؤه، (د.ط)، (د.ت).